المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 25-11-2007 العـــدد : 2613
الصفحـات : 21 المسلسل : 160

الموارد البشرية والأداء الحكومي والفوائض المالية والبيئة العدلية أبرز المحاور

خادم الحرمين الشريفين يرعى الدورة الثالثة لمنتدى الرياض الاقتصادي الأحد المقبل

الرياض- عدنان جابر

يرعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز فعاليات الدورة الثالثة لمنتدى الرياض الاقتصادي الذي ينطلق يوم الأحد المقبل، بعد أن استكملت أمانة المنتدى كافة مراحل اختيار القضايا الاقتصادية الهامة والملحة ودراستها واستنباط التوصيات المقترحة التي ستتم مناقشتها لاعتماد المناسب منها لرفعه للمجلس الاقتصادي الأعلى لدراستها.

ويحمل المنتدى في دورته الثالثة شعار "نحو تنمية اقتصادية مستدامة"، ويتعرض لخمسة محاور ملحة تشمل الموارد البشرية، وتطوير الأداء الحكومي، والفوائض المالية، والبيئة العدلية ومتطلبات التنمية الاقتصادية، والبنية التحتية.

ويتطلع منظمو المنتدى الذي تتبناه غرفة الرياض بأن يكون مرجعية فكرية اقتصادية يعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الاقتصادية الفكرية الأخرى للنهوض باقتصاديات البلاد، والتصدي للعوائق التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ومعالجتها، والوفاء باحتياجات الجيل الحالي، دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها، وتحقيق استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في كافة المناطق والمحافظات والمراكز.

العدل: الوفورات المالية استخدمت في التنمية المستدامة بعيدا عن المشاريع المظهرية

وقال أمين عام غرفة تجارة الرياض، عضو مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي، حسين العدل لـ"الوطن" إنه رغم حداثة منتدى الرياض الاقتصادي إلا أنه تمكن من التحول إلى أداة من أدوات رسم وتحديد الأولويات التنموية، وصياغة أهداف اقتصادية عصرية تسهم في دفع المسيرة التنموية المستدامة".

وتابع العدل "أن تميز منتدى الرياض برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عكست رسالة اهتمام وتشجيع ودعم للمنتدى ولجهوده ومناقشاته وتوصياته، حيث أكدت توجيهات الملك في دورتيه الأولى والثانية السابقتين بإحالة هذه التوصيات لدراستها من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى، وتوجيه الجهات الحكومية المختصة بتطبيق المناسب منها والقابل للتطبيق".

وتبني المجلس الاقتصادي الأعلى الكثير من توصيات المنتدى لتصدر كأنظمة وإجراءات جديدة، أو تطوير وتحسين بعض هذه الأنظمة - وفقا لما ذكره العدل - الذي أكد أن المنتدى لا يسعى ليكون واجهة مظهرية أو إطاراً شكلياً، إنما إطار وطني يتابع ويشخص القضايا الاقتصادية الرئيسة والمحورية التي تمس مفاصل الاقتصاد الوطني، ويضع حلولاً واقعية وتصورات علمية

أمام صانع القرار، للوصول إلى التنمية المستدامة، وتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، ومواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية ومواجهة تحديات العولمة.

وأوضح العدل أن الرؤية المستقبلية للغرفة ترمي إلى تحويل المنتدى لمؤسسة فكرية اقتصادية دائمة تعمل على إيجاد استراتيجية مستقبلية تستفيد منها خطط التنمية الاقتصادية المستدامة، التي تسعى إلى رفع كفاءة الأجهزة الحكومية، وبناء بنية تحتية كاملة متطورة، وموارد بشرية مقتدرة بناءة.

وأكد العدل على ضرورة الاستفادة المثلى من الفوائض المالية المتاحة في مشاريع تحد من التقلبات المستقبلية في أسعار النفط، مبينا أن الملك عبدالله حرص على اتباع نهج مستنير لاستثمار الفوائض المالية المتحققة خلال السنوات الأخيرة من خلال التركيز على تقليص الدين العام وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، وتطوير المرافق والخدمات، إذ أقر زيادة رواتب الموظفين، ثم تخفيض أسعار الوقود، ورصد مبالغ كبيرة لتنفيذ المشاريع التنموية، وتخصيص 2,4 مليار ريال لبناء 16 ألف وحدة سكنية لذوي الدخل

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 25-11-2007 العـــدد : 2613
الصفحـات : 21 المسلسل : 160

المحدود، تلتها مشاريع مماثلة وصل مجموعها إلى 64 ألف وحدة بتكلفة إجمالية تبلغ 10 مليارات ريال وأضاف المعذل أن الفوائض المالية ساعدت على تبني خطط خادم الحرمين الشريفين في تأسيس منظومة المدن الاقتصادية، والتي تشكل لغة جديدة في التخطيط الاقتصادي، وتتيح استثمارات هائلة، إضافة إلى إنشاء جامعات متطورة، مثل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في ثول على ضفاف البحر الأحمر. واعتبر أن استغلال الوفورات المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، اتسمت بالرصانة والرؤية بعيدة المدى الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، والابتعاد عن الإنفاق الاستهلاكي أو المظهري.وحول المحور المرتبط بتهيئة المناخ الفاعل للحوار مع قادة ومنظري الاقتصاد في العالم، و القوى الاقتصادية المحلية أوضح عضو مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي الدكتور عبدالله الدباغ أن أهمية رؤية منتدى الرياض تأتي من كونها تركز على القرار الاقتصادي الداخلي مع النظر إلى الارتباطات والتشعبات التي تكتنف تطوير الاقتصاد المحلي وارتباطه بالاقتصاد العالمي، مبينا أن منهجية الدراسات التي يشرف عليها المنتدى لا تأخذ بالحسبان والتحليل الأمور الاقتصادية المحلية فقط، ولكنها تنظر إلى النماذج العالمية الناجحة والفاشلة، وقال: "المنتدى أحد السبل لتهيئة المناخ واتخاذ القرار الصائب، وهو حوار بين رجال الأعمال وأجهزة الدولة المختلفة ابتداء من قمة الهرم ومروراً

الدباغ: دراسات المنتدى تحلل الاقتصاديات المحلية وتبحث في النماذج العالمية

بالمجلس الاقتصادي والوزارات والأجهزة المختلفة الفاعلة في المنظومة الاقتصادية السعودية".

وأضاف الدباغ أن مسيرة المملكة نحو التنمية بدأت تتسارع، نظراً لتوجه القيادة السعودية نحو النهج الإصلاحي لكافة المجالات التي تؤدي إلى تطوير الاقتصاد، إذ ركزت الدراسات الأربع التي يقوم بها المنتدى على أمور جوهرية للوصول إلى المبتغى المأمول، مثل استثمار الفوائض المالية، والإسراع في تهيئة البنى التحتية التي تسهم في تحسين البيئة الاستثمارية، وتحسين البيئة العدلية بأنظمة مناسبة لهذا العصر، ومعالجة مشاكل التدريب.ويرى الدباغ أن الغرض من المنتدى هو تحليل القضايا الأساسية التي يرى القطاع الخاص أنها جوهرية لمسيرة التنمية في البلاد، وهي أحد الروافد التي يجب أن تغذي القرار الاقتصادي.وقال: " الدولة تحث القطاع الخاص على المساهمة في التنمية والمشاركة في وضع الرؤى المرغوبة لاتخاذ القرار الصائب، ولذا فإن التوصيات إن لم تؤخذ كلها لأسباب عملية أو لوجود رؤى مختلفة فإن بعضاً منها قد يفي بالغرض المطلوب"، مشيرا إلى أن التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي داخليا وخارجيا تعد كبيرة، وهناك فرص واسعة يجب أن يعمل القطاعان الحكومي والخاص على تهيئتها، والاستفادة من مراكز القوى المتوفرة للانطلاق في مجابهة التحديات القائمة.